اتفاق تعاون في مجال إدارة القضاء
بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة مالطا

إنّ حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة مالطا،

اقتـــناعا مـــنهما، بجدوى إرساء علاقات متينة للتعاون في مجال التصرف وإدارة القضاء بين وزارتي العدل بالبلدين،

وإقتـــناعا منهما أن هذا الشكل من التعاون يندرج في إطار علاقات الصداقة الجيّدة التي تربط البلدين،

ورغبة منهما في الاستفادة من التجارب والإمكانيات المتاحة لكل منهما في المجال القضائي،

اتفقتا على ما يلي:

المـــادة الأولـــى

يتبادل الطرفان المعلومات حول التنظيم القضائي وإدارة المحاكم التي يتكوّن منها نظامهما القضائي.

ويتبادلان أيضا نماذج الأحكام القضائية، والمطبوعات وغيرها من الوثائق.

المـــادة الثانيـــة

يتبادل الطرفان المتعاقدان كل التجارب المفيدة في مجال التصرف المعلوماتي في إدارة القضاء وكذلك كل التطبيقات والبرامج الهامة المستغلة بأحد البلدين؛

وييسران لبعضهما الإطلاع على المناهج والنظم الإحصائية المستعملة في التصرف في إدارة القضاء.

ويتبادلان أيضا المنشورات والمجلات ذات العلاقة بنشاط المحاكم وكذلك الجرائد الرسمية المشتملة على التشريعات الجديدة.

المـــــادة الثالثـــــة

يوفّــر كــل طــرف للآخــر أكثر ما يمكن من المعلومات المتعلقة ببرامج التكوين الأساسي والمتخصص للقضاة ومساعدي القضاء.

المـــادة الرابعـــــة

يعلــم كل طرف الآخر بنتائج أعمال الندوات الدولية التي يتولى تنظيمها في المجالين القانوني والقضائي ويتبادلان الدعوات للمشاركة فيها.

المـــادة الخامســـة

يتشاور الطرفان و يحددان مواقف مشتركة حول مواضيع ذات صبغة دولية وذلك قبل انعقاد أية ندوات أو غيرها من التظاهرات الدولية ذات العلاقة بنشاط مصالحهما.

المـــادة السادســـة

يعين كل من الطرفين منسّقا يعهد له بمتابعة تنفيذ هذا الإتفاق.

المـــادة السابعة

أبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، ويدخل حيز التنفيذ فور التوقيع.

يمكن لكل من الطرفين المتعاقدين وضع حدّ للعمل بهذا الاتفاق بمجرد إعلام كتابي.

وحــرّر بــتــونس في 31 مــاي 2007 في نظيرين باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية لجميعها نفس القوّة القانونية.

عن حكومة الجمهورية التونسية	**عن حكومة مالطـا**
وزير العدل وحقوق الإنسان	**وزيــر العــدل**
البشير التكــاري	**طونيــو بــورج**